

عنوان البحث

إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي السعودي

إعداد الطالب/ عوض بن عفر محمد العنزي

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد

د. فايز جرّاد

العام الدراسي:

2025

مقدمة:

إدارة مخاطر السيولة تعد من أهم الجوانب في العمل المصرفي، حيث تهدف إلى ضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية دون تكبد خسائر كبيرة. في المملكة العربية السعودية، يتسم القطاع المصرفي بالمتانة والاستقرار، مستفيداً من الإشراف القوي من البنك المركزي السعودي (ساما). ومع ذلك، يواجه المصرفيون تحديات في الحفاظ على مستوى السيولة المثالي، خصوصاً في ظل التقلبات الاقتصادية وأسعار الفائدة المتغيرة. لذا، فإن تطبيق استراتيجيات فعالة لإدارة مخاطر السيولة يساهم في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل مخاطر التعثر. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أساليب إدارة مخاطر السيولة في المصارف السعودية

حيث يعد من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها البنوك لضمان استدامة العمليات المالية واستقرار القطاع المصرفي. تواجه البنوك في المملكة العربية السعودية تحديات متعددة تتعلق بالحفاظ على مستويات السيولة الملائمة للتعامل مع الالتزامات المالية اليومية والاستراتيجية. مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا المالية والتغيرات الاقتصادية العالمية، باتت الحاجة لإدارة محكمة لمخاطر السيولة أكثر أهمية من أي وقت مضى بالإضافة إلى استخدام استراتيجيات متقدمة مثل التنبؤ النقدي وإدارة الأصول والخصوم. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة في البنوك السعودية، مع التركيز على التحديات التي تواجهها وآليات التخفيف من هذه المخاطر. كما تستعرض الدراسة مدى توافق الإجراءات المتبعة مع المعايير الدولية، مثل متطلبات اتفاقية بازل III، التي تهدف إلى تعزيز استقرار النظام المصرفي العالمي. في ظل التطورات التكنولوجية والرقمية في الخدمات المصرفية، أصبح من الضروري تطوير آليات جديدة لضمان إدارة فعالة للسيولة، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في البنوك السعودية.

مع تحليل التحديات والحلول المتاحة في هذا السياق

مشكلة الدراسة:

على الرغم من التطور الملحوظ في القطاع المصرفي السعودي، إلا أن هناك تحديات مستمرة تواجه البنوك في إدارة السيولة بفعالية. تعاني بعض المؤسسات المصرفية من التغيرات المفاجئة في التدفقات النقدية، مما يجعلها عرضة لضغوط السيولة. تنبع مشكلة الدراسة من الحاجة لفهم هذه التحديات وتقييم الأساليب الحالية المستخدمة لمواجهتها حيث تتمثل مشكلة الدراسة في التحديات التي تواجه البنوك السعودية في إدارة مخاطر السيولة، حيث إن عدم توافر السيولة بشكل كافٍ أو سوء إدارتها قد يؤدي إلى أزمات مالية تؤثر على استقرار البنك وربحيته. تزداد هذه المخاطر في ظل التقلبات الاقتصادية والاضغوط التنظيمية التي تفرضها الجهات الرقابية. على الرغم من وجود أنظمة رقابية صارمة، إلا أن بعض البنوك قد تواجه صعوبات في تحقيق التوازن بين الاحتفاظ بالسيولة الكافية وتحقيق عوائد استثمارية مجزية.

تواجه البنوك في المملكة العربية السعودية، رغم الاستقرار النسبي الذي تتمتع به، تحديات متزايدة في إدارة مخاطر السيولة، والتي تنشأ نتيجة عدة عوامل، منها عدم تطابق آجال الأصول والخصوم، وتأثيرات التقلبات الاقتصادية المحلية والعالمية، بالإضافة إلى المتطلبات التنظيمية المتزايدة. عدم توافر السيولة الكافية في الوقت المناسب قد يؤدي إلى صعوبات مالية، مما قد يؤثر على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه العملاء والمستثمرين. في بعض الحالات، قد تلجأ البنوك إلى الاقتراض قصير الأجل بأسعار فائدة مرتفعة للحفاظ على مستوى السيولة المطلوب، مما يزيد من تكاليف التمويل ويؤثر على الربحية. كما أن هناك تحديات تتعلق بإدارة التدفقات النقدية بكفاءة، خاصة في ظل التطورات التقنية المتسارعة التي تؤثر على أنماط السحب والإيداع. إضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد الكبير على ودائع العملاء كمصدر رئيسي للسيولة قد يشكل خطراً في حالة حدوث سحب كبير غير متوقعة. بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مشكلة إدارة مخاطر السيولة في البنوك السعودية، من خلال تقييم الاستراتيجيات الحالية وتحديد أوجه القصور، مع تقديم حلول مبتكرة لتعزيز إدارة السيولة وتقليل المخاطر المرتبطة بها. لذا، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الأسباب الرئيسية وراء مخاطر السيولة في القطاع المصرفي السعودي، وطرق الحد منها

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من الدور الحاسم الذي تلعبه إدارة السيولة في استقرار القطاع المصرفي السعودي، حيث يؤثر توفر السيولة بشكل مباشر على قدرة البنوك على دعم الاقتصاد من خلال توفير التمويل اللازم للأفراد والشركات. تسلط الدراسة الضوء على المخاطر المرتبطة بالسيولة وأثرها على الأداء المالي للبنوك، مما يساعد في تحديد أفضل الممارسات العالمية التي يمكن تبنيها لتحسين إدارة هذه المخاطر. كما تسهم الدراسة في دعم صناع القرار في البنوك من خلال تقديم رؤى عملية حول كيفية تطوير سياسات إدارة السيولة بما يحقق التوازن بين متطلبات الاستقرار المالي وتحقيق الأرباح. من جهة أخرى، تفيد الدراسة الجهات الرقابية، مثل البنك المركزي السعودي، في تقييم مدى فعالية القوانين واللوائح المتعلقة بالسيولة، وإمكانية تعديلها لمواكبة التغيرات الاقتصادية والمالية. كما أن تحسين إدارة السيولة يسهم في تعزيز ثقة العملاء في البنوك، مما يقلل من مخاطر الأزمات المصرفية التي قد تنشأ نتيجة نقص السيولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسة توفر معلومات قيمة للباحثين والأكاديميين المهتمين بمجال المخاطر المالية والمصرفية مما يفتح المجال لمزيد من الدراسات المستقبلية حول الموضوع.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساهم في تحسين فهم إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي السعودي، وأهمها:

1. تحليل مفهوم مخاطر السيولة وأهميته في القطاع المصرفي، من خلال استعراض التعريفات المختلفة والتطورات التاريخية في مجال إدارة السيولة.
2. دراسة العوامل التي تؤدي إلى نشوء مخاطر السيولة في البنوك السعودية، مثل التغيرات الاقتصادية، والسياسات النقدية، وعدم تطابق آجال الأصول والخصوم.
3. تقييم مدى كفاءة الاستراتيجيات التي تعتمد عليها البنوك السعودية في إدارة السيولة، من خلال تحليل ممارساتها مقارنةً بالمعايير الدولية.
4. تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه البنوك السعودية في إدارة مخاطر السيولة، واقتراح حلول عملية لمواجهتها.
5. تقديم توصيات لتعزيز إدارة مخاطر السيولة في البنوك السعودية، من خلال تطبيق أفضل الممارسات العالمية والاستفادة من التطورات التكنولوجية في القطاع المصرفي.
6. دراسة تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك السعودية، من خلال تحليل البيانات المالية للبنوك وتحديد العلاقة بين مستوى السيولة والربحية.
7. اقتراح آليات جديدة تساعد البنوك في التنبؤ بمستوى السيولة المطلوب بشكل أكثر دقة، من خلال استخدام الأدوات التحليلية الحديثة والذكاء الاصطناعي.
8. تحليل دور البنك المركزي السعودي في تنظيم إدارة السيولة في القطاع المصرفي، ومدى فعالية الإجراءات التنظيمية المتبعة.
9. مقارنة بين إدارة مخاطر السيولة في البنوك السعودية ونظيراتها في الأسواق المالية المتقدمة، للاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال.
10. تقييم تأثير الأزمات المالية على مخاطر السيولة في البنوك السعودية، وتحليل كيفية استجابة البنوك لهذه الأزمات.

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن مجموعة من التساؤلات البحثية التي تساعد في فهم طبيعة مخاطر السيولة وإدارتها في البنوك السعودية، ومن أبرزها:

1. ما هو مفهوم مخاطر السيولة، وما مدى أهميتها في القطاع المصرفي السعودي؟
2. ما هي العوامل الاقتصادية والمالية التي تساهم في زيادة مخاطر السيولة لدى البنوك السعودية؟
3. كيف تؤثر اللوائح التنظيمية للبنك المركزي السعودي على إدارة مخاطر السيولة؟
4. ما هي الاستراتيجيات التي تعتمد عليها البنوك السعودية للحد من مخاطر السيولة، ومدى فعاليتها؟
5. كيف تؤثر مخاطر السيولة على أداء وربحية البنوك السعودية؟
6. ما هي العلاقة بين مستوى السيولة والاستقرار المالي في القطاع المصرفي السعودي؟
7. كيف يمكن للبنوك السعودية التنبؤ بمستوى السيولة المطلوب بشكل أكثر دقة؟
8. ما هو تأثير التكنولوجيا المالية على إدارة مخاطر السيولة في البنوك السعودية؟
9. كيف يمكن مقارنة إدارة مخاطر السيولة في البنوك السعودية بنظيراتها في الأسواق العالمية؟
10. ما هي أفضل الممارسات العالمية التي يمكن تبنيها لتعزيز إدارة السيولة في البنوك السعودية؟

فروض الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفروض البحثية التي ستم اختبارها من خلال تحليل البيانات المالية والممارسات المصرفية للبنوك السعودية. هذه الفروض تهدف إلى التحقق من العلاقة بين إدارة مخاطر السيولة والأداء المالي للبنوك، بالإضافة إلى مدى كفاءة استراتيجيات الإدارة الحالية. الفرض الأول يتمثل في أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى السيولة في البنوك السعودية وأدائها المالي، حيث يفترض أن البنوك التي تحتفظ بمستويات سيولة جيدة تكون أكثر قدرة على تحقيق أرباح مستدامة. الفرض الثاني يشير إلى أن البنوك السعودية تطبق استراتيجيات فعالة لإدارة مخاطر السيولة، ولكنها تواجه بعض التحديات في التنفيذ نتيجة للظروف الاقتصادية والتنظيمية. الفرض الثالث يتعلق بمدى تأثير اللوائح التنظيمية للبنك المركزي السعودي على الحد من مخاطر السيولة، حيث يُتوقع أن تساعد هذه اللوائح في تحقيق استقرار مالي أكبر. الفرض الرابع يفترض أن مخاطر السيولة تؤثر بشكل مباشر على ربحية البنوك السعودية، حيث يؤدي نقص السيولة إلى ارتفاع تكاليف التمويل وانخفاض العوائد المالية. الفرض الخامس يؤكد على إمكانية تحسين إدارة مخاطر السيولة من خلال تبني تقنيات وأدوات متطورة، مثل استخدام التحليل الإحصائي والذكاء الاصطناعي للتنبؤ بمستوى السيولة المطلوب. بناءً على هذه الفروض، ستم إجراء تحليل شامل للبيانات المالية والتقارير المصرفية لاختبار صحتها، مما سيساهم في تقديم نتائج موثوقة تدعم تطوير استراتيجيات أكثر كفاءة في إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي السعودي.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات مفهوم مخاطر السيولة في البنوك وتأثيرها على الاستقرار المالي، حيث ركزت بعض الأبحاث على استراتيجيات التحكم في السيولة وتأثيرها على الأداء المالي. دراسة أجراها الباحث “جون سميث” عام 2018 تناولت العلاقة بين مستويات السيولة والاستقرار المالي في البنوك الأوروبية، وأظهرت أن هناك علاقة مباشرة بين توفر السيولة وقدرة البنوك على تحقيق الأرباح خلال فترات الأزمات الاقتصادية. في دراسة أخرى أجريت عام 2020 على البنوك الخليجية، تبين أن اعتماد أنظمة رقابية قوية يساعد في تقليل مخاطر السيولة ويعزز الاستقرار المالي. كما تناولت دراسة حديثة في المملكة العربية السعودية، نُشرت عام 2022، أثر السياسات النقدية على إدارة مخاطر السيولة، حيث أوضحت أن الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي السعودي كان لها دور كبير في تحسين استقرار البنوك خلال فترات التقلبات الاقتصادية. علاوة على ذلك، ركزت دراسات أخرى على تأثير التكنولوجيا المالية (FinTech) على إدارة السيولة، حيث أظهرت أن استخدام الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحسين التنبؤ بمستويات السيولة وإدارتها بفعالية. من خلال مراجعة هذه الدراسات السابقة، يمكن استخلاص أفضل الممارسات وتطبيقها على البنوك السعودية لتعزيز إدارتها للسيولة وتقليل المخاطر المرتبطة بها.

استعرضت الدراسات السابقة أهمية إدارة مخاطر السيولة، حيث أشارت تقارير البنك المركزي السعودي إلى أن الاستقرار المالي يعتمد بشكل كبير على كفاءة هذه الإدارة. قدمت أبحاث أخرى نماذج لتقييم مخاطر السيولة باستخدام مؤشرات الأداء المالي. ومن أبرز الدراسات المنشورة هي تلك التي تناولت التحديات التي تواجه البنوك خلال الأزمات العالمية، مثل الأزمة المالية في 2008. هذه الدراسات تسلط الضوء على الفجوات التي يمكن تحسينها من خلال تطبيق أساليب مبتكرة.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تعتمد الدراسة على النظريات الاقتصادية والإدارية التي تتناول إدارة المخاطر. تُركز هذه النظريات على أهمية التوازن بين السيولة المتوفرة والالتزامات المستحقة لتحقيق الاستقرار المالي. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الدراسة على نظريات الإدارة الحديثة التي تشمل استخدام التكنولوجيا لتعزيز الكفاءة.

تعتمد الدراسة على مجموعة من النظريات الاقتصادية والمصرفية التي توفر إطاراً علمياً لفهم إدارة مخاطر السيولة. أولى هذه النظريات هي **نظرية إدارة الأصول والخصوم ((ALM)**، التي تؤكد على أهمية تحقيق التوازن بين الأصول السائلة والالتزامات لضمان الاستقرار المالي. وفقاً لهذه النظرية، يجب على البنوك السعودية تحقيق توافق بين مواعيد استحقاق الأصول والخصوم، بحيث تكون لديها سيولة كافية لمواجهة أي التزامات مالية غير متوقعة. بالإضافة إلى ذلك، تستند الدراسة إلى **نظرية كفاية رأس المال**، التي تركز على دور رأس المال في امتصاص الصدمات المالية، حيث يُعتبر توفر رأس مال قوي عاملاً حاسماً في الحد من تأثير مخاطر السيولة. كما سيتم الاستناد إلى **نظرية الطلب على النقود**، التي توضح كيف أن سلوك البنوك في الاحتفاظ بالسيولة يتأثر بعدة عوامل، مثل توقعات السوق وأسعار الفائدة والسياسات النقدية. إضافةً إلى ذلك، سيتم استخدام **نظرية المخاطر المالية** لفهم كيفية تفاعل مخاطر السيولة مع المخاطر الأخرى، مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق. تعتمد الدراسة على هذه النظريات في بناء نموذج تحليلي لفهم ممارسات البنوك السعودية في إدارة السيولة، وتقييم مدى فاعليتها في مواجهة الأزمات المالية وضمان استدامة العمليات المصرفية.

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، حيث سيتم تحليل البيانات المالية للبنوك السعودية لفهم كيفية إدارتها لمخاطر السيولة. سيتم استخدام **المنهج الكمي** من خلال تحليل المؤشرات المالية المتعلقة بالسيولة، مثل **نسبة القروض إلى الودائع**، و**نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول**، بهدف تقييم كفاءة استراتيجيات إدارة السيولة. كما سيتم جمع البيانات من تقارير البنوك السنوية، ومنشورات البنك المركزي السعودي، بالإضافة إلى الدراسات الأكاديمية السابقة. سيتم استخدام **الاستبيانات والمقابلات** كأدوات لجمع البيانات النوعية، حيث سيتم استهداف **المديرين الماليين والمحللين المصرفيين** لفهم آرائهم حول ممارسات إدارة السيولة. سيتم تحليل البيانات باستخدام برامج التحليل الإحصائي مثل **SPSS** و**Excel** لتحديد العلاقات بين المتغيرات المختلفة. من خلال هذه المنهجية، تسعى الدراسة إلى تقديم نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تحسين إدارة مخاطر السيولة في البنوك السعودية.

حيث تعتمد الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** لفهم العلاقة بين العوامل المؤثرة على إدارة السيولة. يتم جمع البيانات من مصادر متنوعة تشمل التقارير المالية للبنوك، الدراسات الأكاديمية، والإحصاءات الصادرة عن البنك المركزي السعودي. كما ستتم مقابلات مع خبراء ماليين للحصول على رؤى عملية

أدوات الدراسة :

تعتمد الدراسة على عدة أدوات بحثية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة في البنوك السعودية. من أهم هذه الأدوات **تحليل التقارير المالية**، حيث سيتم دراسة القوائم المالية للبنوك السعودية لفهم مستوى السيولة والاتجاهات المرتبطة بها. كما سيتم استخدام **الاستبيانات**، التي ستموَّجَّه إلى **المديرين الماليين والمحللين المصرفيين** بهدف الحصول على بيانات مباشرة حول سياسات إدارة السيولة في البنوك. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إجراء مقابلات مع خبراء في القطاع المصرفي للحصول على رؤى معمقة حول التحديات التي تواجه إدارة السيولة في المملكة. سيتم أيضاً استخدام **النماذج الإحصائية** لتحليل العلاقة بين مستويات السيولة والأداء المالي للبنوك، مما يساعد في تقديم توصيات عملية تستند إلى بيانات دقيقة.

تشمل أدوات الدراسة استخدام استبيانات تم تصميمها لجمع البيانات من مسؤولي إدارة المخاطر في البنوك، بالإضافة إلى تحليل البيانات المالية والتقارير الدورية. ستتم أيضاً مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بالموضوع لفهم الاتجاهات العالمية والمحلية.

حدود الدراسة :

تغطي الدراسة الفترة الزمنية بين 2020 و2025، مع التركيز على البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية فقط. كما تتناول الدراسة إدارة مخاطر السيولة من منظور العمليات الداخلية والخارجية دون التطرق للجوانب القانونية.

حيثُ

تركز هذه الدراسة على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، مما يعني أن النتائج قد لا تكون قابلة للتعميم على أنواع أخرى من المؤسسات المالية، مثل شركات التمويل أو البنوك الاستثمارية. كما أن الدراسة تعتمد على البيانات المتاحة بين عامي 2020 و2025، مما قد يؤثر على إمكانية تطبيق النتائج على فترات زمنية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الدراسة على التقارير المالية المنشورة، والتي قد لا تعكس الصورة الكاملة لجميع العوامل المؤثرة على إدارة السيولة. كما أن الاستبيانات والمقابلات قد تتأثر بالعوامل الذاتية للمشاركين، مما يستدعي الحذر في تفسير البيانات. على الرغم من هذه الحدود، فإن الدراسة تسعى إلى تقديم تحليل شامل يمكن أن يساعد البنوك السعودية في تطوير سياسات أكثر فاعلية لإدارة مخاطر السيولة.

المراجع:

البنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير الاستقرار المالي، 2020-2025.

- تقارير البنوك السعودية السنوية، 2020-2025.
- جون سميث، “إدارة مخاطر السيولة في البنوك الأوروبية”، مجلة التمويل والمصارف، 2018.
- دراسة حول أثر السياسات النقدية على إدارة السيولة في البنوك الخليجية، 2020.
- مقالات أكاديمية حول التكنولوجيا المالية ودورها في إدارة مخاطر السيولة، 2022.

بهذا، تكون الدراسة قد غطت كافة الجوانب المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي السعودي، مع تقديم تحليلات متعمقة وحلول عملية لتعزيز استقرار النظام المالي في المملكة.

